



مبادئ مألطة لإعادة ادماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين

المقدمة

خرج ما يقرب من 30,000 شخص من حوالي 90 بلدًا مختلفًا للقتال في حروب أجنبية؛ متورطين في أحيان كثيرة مع جماعات إرهابية معروفة في هذا المجال، وهذا الرقم أخذ في الازدياد. وقد تكتشف البلدان التي لم تخض تجربة سابقة مع المقاتلين الأجانب أن من بين مواطنيها من يسافرون إلى مناطق الحرب. وبينما من غير الواضح كم منهم سيعودون في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصلية ثمة قلق دولي متزايد بشأن العودة المتوقعة لهؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ فقد يُصاب بعضهم بخيبة أمل وقد يهرب البعض الآخر وقد يعود آخرون إلى أوطانهم لأسباب أخرى. ومن المؤكد أن الأفراد العائدين قد رآوا أو شاركوا بلا شك في أحداث مؤلمة أو قد يكون لديهم على الأرجح وجهات نظر أكثر تطرفًا. وبينما تتناول مذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل وادماج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ما ينبغي عمله مع المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف ومنهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون الذين سُجنوا. قد لا تتمكن البلدان من مقاضاة جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين؛ إذ إن ذلك يتنافى عمليًا مع الواقع. يجوز وضع بعضهم قيد الإقامة الجبرية وقد يُعتقل البعض ويُفرج عنهم في وقت لاحق. وللحد من احتمالات عودة هؤلاء الأفراد إلى الإرهاب يتعين على الحكومات مساعدتهم للحيلولة دون تورطهم عدم التورط في أي أنشطة عنيفة وكفالة نجاح إعادة ادماجهم في مجتمعاتهم بعد عودتهم.

وبطبيعة الحال هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تزيد ضعف الفرد وقابليته للانجرار وراء النشاط الإرهابي الأجنبي؛ فكثير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب اليوم ممن سافروا إلى سوريا والعراق كانوا أفرادًا مُستضعفين كالفقراء وغير المتعلمين ممن يقطنون أماكن ومناطق مُهمشة ومن ليس لديهم إطار فكري واضح تجاه أي دين من الأديان. وكان لدى كثير منهم خبرة سابقة بنظام العدالة الجنائية وخاصة فيما يتعلق في أحيان كثيرة بالمشكلات الخاصة بالجُرح أو المُخدرات. وانحدر كثير منهم من أسر مُفككة قلَّ فيها التواصل بين الآباء والأبناء وسافر كثير منهم من سافر مع أسرته للمساهمة في بناء دولة جديدة؛ غير آخذين في اعتبارهم تورطهم يومًا ما في أعمال العنف ورغم ذلك آل بهم الأمر إلى التورط في النزاع المسلح. ينبغي مواجهة هذه التحديات بالاستعانة بمجموعة من البرامج الرامية لإعادة ادماج هذه الجماعات المختلفة ومن ذلك الاستعانة بمجموعة كبيرة من أجهزة تطبيق القانون والمصالح الاجتماعية



التابعة للحكومات الوطنية فضلاً عن المجتمعات المحلية التي جاء منها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون.

وعلى الرغم من ضرورة تصميم هذه البرامج كي تتناسب مع الظروف المحلية والثقافات والإجراءات القانونية وضرورة الحفاظ على مسيرة الالتزام بالقوانين الدولية والوطنية ذات الصلة، حيث أن المبادئ الواردة أدناه تقدم مجموعة من الممارسات التي يمكن أن تكون أساساً لسياسات البلدان وبرامجها. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى "ضرورة تدقيق النظر بعناية في برامج إعادة الإدماج في ضوء تأثيرها المباشر في الحقوق الأساسية ومنها الحق في حرية الفكر والوجدان والدين والرأي، فضلاً عن الحق في نيل المعاملة العادلة وفقاً لما يقضي به القانون". والأهم من ذلك أن هناك أدلة وافرة على أن الاستجابات التي تنتهك هذه الحقوق قد تؤدي في الواقع إلى نتائج عكسية وظهور مشاعر العداء وانعدام الثقة بين الطوائف الأساسية وتعزيز دعم الجماعات المتطرفة العنيفة في نهاية المطاف.

وبإمكان البلدان اختيار زيادة قائمة المبادئ التالية أو تعديلها وفقاً لتجاربها الخاصة في هذه المجالات، بينما تتبادل المعلومات حول جهودها مع البلدان المعنية الأخرى، حيث أنه لا يُقصد بهذه القائمة أن تكون شاملة. إن معرفة المزيد بشأن ماهية النجاح أو الفشل وأسبابهما يمكن أن تقدم لنا دروساً قيّمة بينما تتولى الحكومات بناء برامجها الخاصة أو تحسينها.

أ. هيكل البرنامج

المبدأ الأول: وضع أهداف وغايات واضحة لقياس النجاح والفشل

ينبغي تحديد النتائج المتوقعة للبرنامج لقياس النجاح والفشل واستخدام منهجيات البحث الكمية والنوعية والمداخل النفسية والاجتماعية والمعرفية لتحديد ما إذا كان البرنامج يعمل على تحقيق النتائج المرجوة. وبإمكان الخبراء في علم النفس أو الدين أو الطب النفسي إعداد مؤشرات يمكن الاستفادة منها في إظهار وقياس نتائج البرنامج.

المبدأ الثاني: المعايير والممارسات الجيدة أحد العناصر الرئيسية في بناء برامج إعادة ادماج فعالة وآمنة وتعمل بسلاسة

ينبغي أن يؤدي الاتصال الأوّلي مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بناء الثقة وتكوين



موقف إيجابي تجاه السُّلطة خاصةً إذا كانوا قد احتُجزوا من قبل نظام العدالة الجنائية ثم أُطلقَ سراحُهم. وإذا كان الاحتجاز ضرورياً أو وُضِعَ الشخص بالفعل قيد الإقامة الجبرية انتظاراً للمحاكمة ينبغي اتِّباع أساس قانوني وإطار إجرائي وَاِضْحَيْنِ وينبغي لهذين الأمرين أن يتوافقا مع حقوق الإنسان والتزامات القانون الدولي وتحديد المؤسسات والوكالات المعنية بوضوح فضلاً عن أدوار كل منهما ومسؤولياته وصلاحياته. إن تراجع المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو عودتهم إلى ارتكاب الجرائم لا تعني وجود خلل منهجي بالبرنامج؛ إذ لا يمكن التنبؤ أساساً بهذا العمل. ويمكن لسياسات إعادة ادماج قوية ومُعَدَّة بِذِكاء أن توفر إطاراً قوياً وأن تحقق توازناً بين الجهود الأقل نجاحاً.

المبدأ الثالث: إجراء أنماط التقييم الفعال لتحديد أفضل مدخل لتلبية احتياجات برنامج إعادة الادماج

ينبغي أخذ الأفراد في عين الاعتبار عند تصميم البرامج سواء كانت هذه البرامج تخدم المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من معركة قائمة أو أُسْرَهم أو أولئك الموجودين في نظام العدالة الجنائية في البلاد لأنهم انتهكوا قوانين مكافحة الإرهاب. ويتوجب فهم سبب انتهاك المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين لمسار التطرف العنيف؛ لتصميم برامج إعادة ادماجهم. كما ينبغي تحديد الأفراد غير المناسبين ليكونوا مُرشَّحين للبرنامج ومنهم يُعَدُّ المُرشَّحُ الأنسب. فأما الذين اختيروا مُرشَّحين مناسبين للبرنامج فينبغي تقييم مدى ما يُشكِّلونه من خطر وتهديد وتصميم أفضل برنامج لهم. وينبغي معرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلفية شخصية وسجل جنائي وسمات الشخصية والأيدولوجيا والسلوكيات. ويجب تقييم الدوافع وراء عودتهم من أجل تحديد مستوى شعورهم بخيبة الأمل أو انجرافهم نحو المزيد من التطرف والتهور وكذلك التفكير في أفضل السبل لتقييم أفراد أُسْرَهم إذا سافروا مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وينبغي إجراء هذه التقييمات بشكل منتظم لاتخاذ القرارات الإدارية اللازمة والنظر في المخاوف الأمنية وتقدير آثار استراتيجيات التدخل للكشف عن التغيرات الحاصلة في مواقف المشاركين أو لضبط الاستراتيجيات.

ب. العناصر التأسيسية للبرنامج

المبدأ الرابع: إعداد المجتمعات لبرنامج إعادة الادماج وتناول مخاوفها المشروعة من البداية



يجب على البلدان إعداد أفراد المجتمعات المحلية بعناية قبل وضع برامج إعادة الاندماج وإدخال المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين عليها. بالإضافة إلى استشارة رجال الدين أو زعماء المجتمع البارزين في المجتمعات المحلية بشأن سمات وخصائص وفوائد البرنامج المقترح ذات الصلة بإعادة الاندماج وتحديد أهداف البرنامج ومعايير بوضوح. وإشراك هؤلاء القادة في شرح البرنامج المقترح للمجتمع بما في ذلك كيفية المحافظة على الأمن والأدوار المُكلف بها كل فرد من أفراد المجتمع مستقبلاً؛ لضمان إدراك الجميع أن المحافظة على الأمن هو أهم عنصر من عناصر خطة إعادة الاندماج. ويتطلب أيضاً التواصل الفعال حول هذه القضايا الحساسة: التخطيط والوضوح في أذهان المسؤولين عن البرنامج فيما يتعلق بالمواد المكتوبة والبيانات المعلنة من قبل البلدان وبالمعلومات المحددة التي نُقلت إلى المجتمعات المُستضيفة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسْرهم أو أولئك الأفراد الذين انتهكوا قوانين مكافحة الإرهاب وهُم الآن إما قيد الإقامة الجبرية أو أُطلق سراحهم من قبل نظام العدالة الجنائية. وبالقدر نفسه من الأهمية في هذه العملية سيكون من مقتضيات البرنامج الاستماع بعناية والاستجابة بصورة مناسبة للمخاوف المشروعة للمجتمعات المحلية. ويمكن للبلدان أن تُولي العناية والاهتمام لتدريب أي شخص يُعهد له بالانخراط في المجتمع ليكون مُتحدثاً بلسان مجتمعه بهدف بناء الثقة وتبديد مخاوف المجتمع من بداية الأمر وتعزيز البرنامج، هذا في ظل إدراك أفراد المجتمع ادراكاً كاملاً بمدى تأثير مساهمتهم في سلامة المعنيين ورفاهيتهم جميعاً.

المبدأ الخامس: وضع الاستراتيجيات لكسب ثقة المجتمعات المحلية وتعاونها

يمكن أن يساهم إشراك الأسْر وأعضاء المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في وضع برامج لإعادة ادمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وتعزيز هدف إعادة الاندماج الآمن مرة أخرى إلى المجتمع. إن توفير الدعم للمجتمعات المحلية وخاصةً تلك المجتمعات التي يُحتمل أن يكون لها تأثير في المقاتلين الإرهابيين الأجانب (وفي كل من له صلة بهم على سبيل المثال من النساء والأسْر وقادة المجتمع) يمكن أن يُحدث فرقاً بين قبول المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستقرارهم في المجتمعات التي تعارض العنف وبين عودتهم للجماعات التي تدعم العنف. وينبغي تحديد ما إذا كان المقاتلون الإرهابيون الأجانب أو أسْرهم أو غيرهم سيندمجون في برامج إعادة الاندماج في الجماعات المحيطة أو سيأوون في مرافق منفصلة ومن ثم يحتاجون إلى الدعم العملي والمالي الخاص. وينبغي تحديد وتناول التطلعات والشكاوى بين مختلف الأطراف والمشاركة في إيجاد الحلول وتمكين المجتمعات المحلية من تنفيذها. ويتوجب أن يكون الهدف هو تكوين شبكة دعم حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من داخل



الأسرة والمجتمع وخارجهما.

المبدأ السادس: تضطلع أجهزة تطبيق القانون بدور رئيسي في بذل الجهود تجاه إعادة الإدماج

يُمكن أن يُعَدَّ المسؤولون في أجهزة تطبيق القانون خطة لإشراك المجتمعات المحلية للمساعدة في نيل الثقة وضمان وضوح حُسن النية داخل تلك المجتمعات ودعم الشراكات بالقيادة والمؤسسات المحلية. ويجب تدريب وتنقيف جميع المسؤولين والضباط المُكلفين بتطبيق القانون على فهم ومعالجة تعقيدات جهود إعادة الإدماج. بالإضافة إلى تدريب العاملين والمهنيين بالبرنامج على التمييز بين علامات التطرف والاستجابة بشكل مناسب للتهديدات المحتملة المتطرفة والتواصل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسْرِهِم وغيرهم من الأفراد المشاركين في برامج إعادة الإدماج بطرق بَنَاءة تتجنب الصراع. ويجب أن نُزِيح عنهم الشعور بوصمة العار وأن نحافظ على العمل بصورة مهنية وأن نضمن تُلْقَى كل مقاتل إرهابي أجنبي للدعم من الأسرة والمجتمع وألا يصبح معتمداً بصورة غير ملائمة على العاملين في البرنامج. ويمكن للبلدان شرح البرامج لجميع المشاركين من خلال إجراء دورات تدريبية أو اجتماعات. ولا يزال احترام سيادة القانون ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من الاعتبارات الرئيسية لدى العاملين على برامج إعادة الإدماج ويجب ألا تقتصر على مراكز الاحتجاز.

ج. أدوار المشاركين المختلفين في برامج إعادة الإدماج

المبدأ السابع: ينبغي لبرامج إعادة الإدماج إشراك مجموعة كبيرة من الخبراء متعددي التخصصات مع مراعاة التنسيق الوثيق بين المسؤولين المعنيين

يجب الجمع بين مجموعة كبيرة من الخبراء في نهج متعدد المؤسسات والجهات؛ لتلبية احتياجات المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وضمان التواصل الفعال مع الأفراد المتطرفين. ويعد علماء النفس والاختصاصيون الاجتماعيون وعلماء الدين وخبراء الرعاية اللاحقة وخدمات الشباب وخدمات الصحة العقلية وإنفاذ القانون المحلي وخاصةً أفراد الأسرة وممثلي المجتمع كله جزءاً لا يتجزأ من برنامج إعادة إدماج ناجح. ويتعين على المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني العمل سويًا للتخطيط بعناية، وهيكل هذه الجهود وتنسيقها لتحقيق أقصى قدر من فعالية البرنامج والتأكد من أن جميع مَنْ شارك بالبرنامج باستطاعته نقل رسائل مُتَّسقة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وينبغي تحديد الأفراد وتسميتهم لتسهيل الثقة والتعاون بين المؤسسات أو الجهات وبين المقاتلين الإرهابيين الأجانب على المستوى الفردي. وينبغي كذلك



وضع خطة الاتصالات الاستراتيجية مع قواعد ومبادئ توجيهية واضحة خاصة بتبادل المعلومات والمعاملة بالمثل. وتشجيع المقاتلين الإرهابيين الأجانب على المشاركة بنشاط في عملية إعادة ادماجهم والتأكد من أن العلاقات القائمة بين المقاتلين وبين هيئة العاملين بالبرنامج لا تزال تتخذ طابعاً سليماً ومهنياً ومؤسسياً.

المبدأ الثامن: الادماج الكامل بين علماء النفس وغيرهم من المتخصصين في الخدمات الاجتماعية في عملية إعادة الادماج وتشجيع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين على المشاركة في البرامج الخاصة بهم

باستطاعة علماء النفس المساهمة في تحديد العوامل التي جعلت هؤلاء الأفراد مُستضعفين تحت وطأة أيديولوجية العنف والتي حفزتهم على الانخراط في النشاط الإرهابي أو انتهاك قوانين مكافحة الإرهاب. وتسهم هذه المعلومات في تحديد ما إذا كان هؤلاء الأفراد يشكلون تهديداً أم لا، كما تساعد أيضاً على تصميم خطط إعادة ادماج فردية. ومن الممكن تدريب علماء النفس تدريباً خاصاً لتنفيذ هذا النوع من العمل وقد يخضع المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون وأفراد أسرهم للرعاية النفسية أو الطبية أو الحصول على مساعدة خاصة ليتمكنوا من العودة لممارسة حياتهم الاجتماعية بشكل طبيعي؛ وهو الأمر الذي يتطلب الإشراف والمتابعة ويقودنا إلى مدى أهمية استخدام مؤشرات تبادل المعلومات وجمع البيانات من أجل منع الحوادث وردعها والتخفيف من وقوعها. ومن الضروري كذلك إبرام اتفاقيات واضحة مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية وأجهزة تطبيق القانون ومنظمات المجتمع المدني، والوعي بمواقيت حدوث الأشياء زماناً ومكاناً والأطراف المشاركة فيها مع عدم إغفال العلاقة بين هذه الأمور جميعاً عند جمع البيانات وتبادل المعلومات. كما يجب على جميع المشاركين فهم برنامج إعادة الادماج وما يحاول تحقيقه وإتاحة الفرصة لهم للإدلاء بتعليقاتهم حول فعالية هذا البرنامج والمساهمة في تكييفه مع احتياجاتهم؛ مما يُشيع جواً من الإحساس بالملكيّة والمصلحة العامة لتحقيق النجاح. ومما يُعْمُ بالفائدة على الجميع ضرورة إعداد أولئك الذين استكملوا برامج إعادة الادماج؛ لكي يتمكنوا من مساعدة الآخرين الذين يمرُّون بظروف مماثلة.

المبدأ التاسع: ينبغي للأعضاء المشاركين في البرنامج وأجهزة تطبيق القانون ومنظمات المجتمع المدني فهم عملية إعادة الادماج

تجنباً لتقويض عملية إعادة الادماج ينبغي لجميع العاملين بالبرنامج ممّن هم على تواصل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم أو غيرهم من الأفراد تَلَقّي التدريب على جميع ما



يتعلق بالسلوك المهني والحقوق والقوانين والمسؤوليات الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وكيفية الإشراف على المشاركين في البرنامج باستخدام أساليب تتسم بالقوة والنزاهة والاتساق. وتساهم عمليات المحاكاة في تحسين حلقات النقاش التي يشرف عليها المهنيون بينما يدرسون الأدوار المختلفة للشركاء ويعالجون القضايا المتعلقة بالأفراد في برامج إعادة الإدماج. وقد يشارك من بين المهنيين ممثلون للمجتمعات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والمدنية والأكاديمية والاستخباراتية بالإضافة إلى الأجهزة المُكَلَّفة بإنفاذ القانون. وينبغي لجميع المشاركين في البرنامج التمكن من رؤية تطبيق جميع القوانين على قدم المساواة وبعيداً عن تعزيراً لثقتهم في البرنامج والعاملين عليه. ولكي يكون البرنامج فعالاً يتوجب على جميع المشاركين في إعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسْرِهِم وغيرهم اكتساب ثقة هؤلاء الأفراد. وسوف تستفيد البلدان من تمكين منظمات المجتمع المدني؛ إذ قد تمتلك وسائل أفضل لمعالجة هذه القضايا ولكن لا يمكن العمل بهذه الوسائل دون دعم ولن تتمكن من تحقيق نتائج متميزة إلا عندما تدعم منظمات المجتمع المدني تلك البرامج وتحصل على الموارد اللازمة.

المبدأ العاشر: ينبغي الأخذ في الاعتبار ضرورة إشراك الكوادر من العلماء وغيرهم من الخبراء بعملية إعادة الإدماج

يمكن للعلماء ورجال الدين أن يؤثروا دوراً هاماً في عملية إعادة الإدماج، فقد يكون لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الذين يتخذون الدين ستاراً لأفعالهم معرفةً ضحلةً بأمور الدين أو صورةً مضللةً عن الإسلام، فَرَأَوْا الدين على غير صورته السَّخَّعة رؤيةً ظنوا بها أنهم تلقَّوها إلهاماً. وقد يثير تشجيع العلماء على التدريب المناسب لخوض حوار واسع النطاق مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الشكوك حول وجهات نظر المقاتلين الإرهابيين الأجانب فيما يتعلق بقبالية استخدام العنف. ولأن هؤلاء العلماء قد يكونون مُستَهْدَفِينَ من قبل الإرهابيين ينبغي للدول أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان سلامتهم خلال هذه العملية. وقد تكون مشاركة رجال الدين الأجلاء في فضح الافتراضات والافتراءات الدينية ومواجهتها خطوة أولى في عملية إعادة الإدماج.

المبدأ الحادي عشر: تعيين المُحَاوِر الأنسب للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وضمان تلقّي المُحَاوِرِينَ تدريباً متخصصاً وتنسيق أنشطتهم عن كُتُب مع المهنيين العاملين ببرنامج إعادة الإدماج



يُعَدُّ وجود اتصال أولي إيجابي مع السلطات أمرًا هامًا للغاية في سبيل بذل أفضل الجهود من أجل إعادة الإدماج. وينبغي إخضاع جميع المشاركين للتقييم في البرنامج بإجراء مقابلات وجهًا لوجهٍ للمساهمة في تعيين المُحَاوِر الأنسب وتدريب كافة العاملين بالبرنامج على اتباع أنسب الطرق في جمع المعلومات وإجراء المقابلات ومعرفة الخلفية الشخصية لكل مقاتل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وكافة العوامل التي دفعته وحفزته ومكنته من انتهاج طريق التطرف ومعرفة خبراته (أو عدمها) في ساحة المعركة أو الأيديولوجية الحاكمة الحالية التي يمكن تحديدها وتحليلها بصورة منتظمة ومنهجية. وقد يُجرى الضُّبَّاط التابعون لأجهزة تطبيق القانون محادثات طوعية منتظمة مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم وقد يُظهرون اهتمامهم بتحقيق مصلحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، غير أنه من المهم التمييز بين هذه المحادثات وإجراء استجواب لأغراض جمع المعلومات. وسينتهج الضُّبَّاط التابعون لأجهزة تطبيق القانون مثلما انتهجت قبلهم أجهزة ومؤسسات عديدة دعم الخدمات الاجتماعية والوقائية وكذلك مواصلة التركيز على الأهداف الأمنية.

المبدأ الثاني عشر: يشمل الضحايا والأصوات الإيجابية في برامج إعادة الإدماج

قد يكون لضحايا العنف الإرهابي كما قد يكون للوالدين وخاصة الأمهات أو الإخوة الذين فقدوا أحد أفراد أسرتهم في عمل إرهابي أصوات قوية في إطار برامج إعادة الإدماج. فإذا انتُهِج الأمر بصورة صحيحة قد يُحتمل الاتصال بين الضحايا والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد يسهم ذلك في تحقيق المنفعة المادية والنفسية للضحايا وربما للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وقد يسهم أيضًا في عكس عملية التجريد من المبادئ الإنسانية التي غالبًا ما يسعى بها المتطرفون الذين يمارسون العنف إلى إضفاء الشرعية على العنف ضد أولئك الذين يرونهم "آخرين" بالنسبة لهم. وقد يسهم استخدام روايات الضحايا في إظهار عواقب الأعمال الإرهابية ومدى وحشيتها مما يفرز تساؤلات شكوك في أذهان المقاتلين الإرهابيين الأجانب حول معتقداتهم وافتراساتهم الأساسية. وعلاوة على ذلك قد يُقلِّل الحوار بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب والضحايا والمدافعين عنهم التوتر النفسي، وقد يسهم أيضًا في إعادة الإدماج الناجح للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وينبغي الأخذ في الاعتبار مراعاة وقت تقديم أفراد من الضحايا وكيفية ترتيب ذلك اللقاء بحيث يكون المقاتلون الإرهابيون الأجانب الأكثر تقبُّلاً لرسائلهم؛ للحدِّ بصورة حيوية من أي آثار جانبية سلبية محتملة بالنسبة للضحايا.

المبدأ الثالث عشر: قد يكون للمتطرفين العنيفين في السابق أثر واضح على أولئك الذين يشاركون في عملية إعادة الإدماج



قد تكون شهادات المتطرفين والمؤيدين السابقين الذين ابتعدوا تمامًا عن الإرهاب شواهد قوية على الأيديولوجية الضالة، ويمكن إلحاقها بالحوار الخاص بإعادة الاندماج. وقد يكون للمتطرفين الذين خضعوا للإصلاح والتأهيل خاصة أولئك الذين خضعوا لإجراءات عملية إعادة الاندماج أثرٌ على الأفراد المشاركين في هذه البرامج سواء كانوا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو من أولئك الذين انتهكوا قوانين مكافحة الإرهاب. ويتوجب كذلك اختيار المتطرفين العنيفين السابقين بعناية قبل أن يلتحقوا ببرامج إعادة الاندماج. ولأن المتطرفين السابقين قد يكونون مُستهدفين بعمليات الانتقام العنيف فإنه يتعين على الدول ضمان سلامتهم خلال هذه العملية. وكما هو الحال في معظم خطوات عملية إعادة الاندماج؛ فإن الحصول على المساعدة والمشاركة من مجتمع المقاتلين الإرهابيين الأجانب لإلحاق مقاتلين إرهابيين أجانب سابقين أو متطرفين بالبرنامج من شأنه أن يُقلل فرص العودة مرة أخرى إلى ارتكاب الجرائم.

المبدأ الرابع عشر: يمكن لأعضاء المجتمع المؤثرين المساعدة في استلهم التغيير

يمكن أيضًا أن يساعد المشاهير والشخصيات المؤثرة الأخرى من المجتمع في استلهم التغيير بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. وينبغي توجيه التفكير إلى الجماهير التي تستهدفها الجماعات المتطرفة العنيفة من أجل ممارسة أعمال التطرف عليها وإلى من قد يكون قدوة بديلة لهذه المجموعة السكانية. وعندما يكون ذلك ممكنًا ومناسبًا ينبغي اندماج أفراد المجتمع ذي الصلة في برامج إعادة الاندماج. ولأنهم قد يكونون مُستهدفين بعد ذلك بعمليات الانتقام العنيف ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامتهم خلال هذه العملية.

د. مكونات إعادة الاندماج

المبدأ الخامس عشر: تضمين برامج المهارات المعرفية في جهود إعادة الاندماج

ينبغي إعداد البرامج المعرفية التي تساعد المجرمين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمشاركين الآخرين بالبرنامج على تحديد القضايا التي دفعتهم إلى السلوكيات المتطرفة العنيفة ثم تساعد على صياغة الأهداف وتحديد الحلول وتنفيذها. ويمكن للبرامج المعرفية أن تصقل مهارات المنطق والتفكير والذاكرة والاحتفاظ مما يساعد على تحسين الطريقة التي يُعالج بها أحد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المؤثرات الدماغية والسمعية والبصرية. وتساعد هذه المهارات على حلّ المشكلات والتعلم بصورة أكثر كفاءة واستيعاب المفاهيم الجديدة مما قد



يشجع على التفكير النقدي لمواجهة وتحدي روايات التطرف التي قد تؤدي إلى العودة مرة أخرى إلى ارتكاب الجرائم.

المبدأ السادس عشر: قد تتضمن برامج إعادة الإدماج دورات تعليمية أساسية والتدريب على المهارات المهنية وتقديم المساعدة في شؤون العمالة

ينبغي أن تستند التدخلات إلى الأدلة وذلك للاستجابة مباشرة لتلك العوامل التي خضعت للتقييم بينما جعلت الأفراد أكثر عرضة للانخراط في التطرف العنيف أو انتهاك قوانين مكافحة الإرهاب. وكلما نجحوا في تحسين تعليمهم ازدادت لديهم مشاعر تقدير الذات والثقة بالنفس، وتحسن وضعهم داخل مجتمعاتهم. كما يجب أن تكمل برامج التدريب المهني البرامج التعليمية، وأن يرتبطا بأنماط العمل المتاحة في المناطق التي يعيش فيها المشاركون في البرنامج. ويمكن للحكومات أن تشجع المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على توفير الفرص الأكاديمية والتدريب على المهارات المختلفة وبرامج إعادة التأسيس المجتمعية أو أي دورات تدريبية أخرى. وقد تساعد العلاقات المتبادلة بين برنامج في بلد من البلدان وبين خدمات العمالة على التطابق بين المهارات المهنية لأي فرد من الأفراد وسوق العمل في مجتمعهم وبلدهم. وفي مراحل مختلفة من البرنامج قد يُطلب من المشاركين أن يشهدوا على استيفائهم بعض الشروط المتعلقة بالتعليم والمهنة والتقييم والخبرة كشرط أساسي للحصول على الوظائف أو فرص تنمية أخرى. كما يجب إعطاء شهادات أو عمل حفلات تخرج تثبت اجتياز هؤلاء الأفراد لبرامج التعليم والتدريب المهني بالكامل. ورغم ذلك ثمة مخاطر في تقديم "الكثير من الدعم"؛ إذ يوحي ذلك بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسْرَهُم أو أولئك الذين ينتهكون قوانين مكافحة الإرهاب يستفيدون بطريقة أو بأخرى من وضعهم.

المبدأ السابع عشر: مراعاة تقديم آليات محددة عند التواصل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين

ينبغي أن يراعي المسؤولون في البلد الحد من التواصل أو تقييده بين عامة الناس والمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يُشَمُّون بالتطرف والخطر والعنف أو أولئك الذين انتهكوا قوانين البلاد لمكافحة الإرهاب. وقد يتمكن المسؤولون في البلد من التحكم في تواصل الإرهابيين مع أشخاص خارج البلاد أو الزوار القادمين إلى البلاد؛ ومن الأرجح عدم المساس بحقوقهم القانونية في الدفاع عن أنفسهم. وقد يساهم في رصد تحركات الإرهابيين الزيارات العائلية والمكالمات الهاتفية والبريد العادي أو البريد الإلكتروني. وقد يلجأ المسؤولون إلى كشف وردع



وتعطيل جميع الاتصالات التي قد تحقق أهداف الإرهابيين. ويجب أن تتوافق القيود المفروضة مع مستوى التهديد والقانون المحلي والدولي ومن ذلك المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية. وينبغي لكل بلد تطبيق هذه التدابير على قدم المساواة دون تمييز بما يتفق مع سيادة القانون وأن تفهمها جميعاً على نطاق واسع وتُطبَّقها على هذا النحو.

المبدأ الثامن عشر: استخدام الحوافز المناسبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الذين يشاركون في برامج إعادة الإدماج

قد تساعد الحوافز المقدمة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمشاركين ببرامج إعادة الإدماج على تحويل سلوك الأفراد بما يتلاءم مع كل ما هو مرغوب فيه من عادات المجتمع وقوانينه مع تسهيل انتقالهم وعودتهم مرة أخرى إلى المجتمع. وينبغي إمعان النظر في تلك الحوافز وأخذها جيداً بعين الاعتبار وعدم الخلط بينها وبين مكافأة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين على مشاركتهم في أي صراع من الصراعات الخارجية، فقد يتخذ الدعم على سبيل المثال وليس الحصر توفير سكن أفضل لأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. وقد تنتظر البلدان في إلغاء الحوافز في حالة انتهاك قواعد وقوانين السلوك أو وجود أدلة على التورط في أنشطة إجرامية.

المبدأ التاسع عشر: إعداد برامج الرعاية اللاحقة والعمل في شراكة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية

من المهم أن يتم إعداد برامج رعاية لاحقة قوية وفردية وفعالة ولذلك لتسهيل الانتقال والاستمرار في ابداء النوايا الحسنة وتوفير هيكل دعم قوي. كما ينبغي أن تنتهج العديد من الوكالات نهجاً شاملاً مع ضرورة التنسيق والتعاون الوثيقين بين المشاركين. ويجب أن يتضمن هذا النهج العاملين بأجهزة تطبيق القانون ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ومن يتبادلون المعلومات على فترات منتظمة مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم والمجتمع الأوسع. وقد يمثل المرشدون أيضاً مصدر مساهمة هامة في برامج الرعاية اللاحقة. ويمكن إخضاع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين لشروط صارمة تركز على المشورة الفردية التي تقدم من بين أمور أخرى نظرة لمستقبل أفضل. وقد يتوجب على البلدان أيضاً النظر في العقوبات البديلة وقد يكون من الصعب أو المستحيل رفع دعوى قضائية موثوقة ضدهم جرّت معظم أحداثها في منطقة صراع ببلد آخر.



المبدأ العشرون: توفير تدابير وقائية حين تتوفر معلومات موثوقة عن تعرض حياة متطرفين ممن خضعوا للإصلاح والتأهيل وحياة أفراد أسرهم للتهديدات والمخاطر

قد يكون بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم أو أولئك الذين انتهكوا قوانين مكافحة الإرهاب أو من يريدون الآن الاندماج والانتقال مرة أخرى إلى المجتمع عرضة لمخاطر الانتقام. وينبغي بذل الجهود لتحديد ما إذا كانت هناك "تهديد على حياة" هؤلاء الأفراد أو أفراد أسرهم. وحيث تكون مثل هذه المخاطر ينبغي نقل هؤلاء الأفراد إلى مناطق أكثر أمنًا وينبغي تقديم المشورة لهم بشأن تدابير السلامة الوقائية والممارسات الأمنية المصممة للحد من المخاطر المستقبلية. ومن الجدير بالذكر أن الأفراد إذا رأوا أنه لا يتوفر لهم حق العودة الآمنة فقد يشكل هذا الأمر عقبة أمامهم في سبيل فك الارتباط والتحرر من الماضي.

المبدأ الواحد والعشرون: قد يكون رصد ومراقبة العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب بعد إطلاق سراحهم بصورة رسمية أو غير رسمية وسيلة فعالة لمنع عودتهم مرة أخرى إلى ارتكاب الأفعال الإرهابية

حين ينتهي الأفراد من برنامج إعادة الاندماج والتقييم الذي يحدد ما إذا كانوا يُشكّلون خطرًا قليلًا أو لا يُشكّلون خطرًا على الإطلاق على المجتمع الأوسع، فمن الواجب مراعاة وضعهم في برنامج مخصص لرصد سلوكهم. وتتراوح هذه البرامج بين إدارة حالة نشطة من خلال جهات تطبيق القانون وإدارة حالة من خلال جهات مختلفة عن جهات تطبيق القانون. ويمكن للإشراف والتوجيه الوثيقيين دعم عملية إعادة الاندماج وتعزيزها. وقد يوفر الرصد بيانات يمكن استخدامها لقياس فعالية برنامج إعادة الاندماج وقد يتخذ الرصد شكل الارشاد والتوجيه، وذلك باستخدام أساليب فعالة كالتحدث بلغة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من باب التعاطف والتقارب الثقافي، ثم تهيئة جو من الثقة. وينبغي تقييم المرشدين من حيث التزامهم بالقواعد والمبادئ التوجيهية الواضحة وتلقي كافة أشكال التدريب اللازم والقدرة على توفير الدعم للأفراد على النحو المطلوب.

المبدأ الثاني والعشرون: ادماج الأسر والدوائر الداخلية للتأثير في برامج إعادة الاندماج وتعزيز بيئة مجتمعية إيجابية ترحيبية

يتضمن هذا المبدأ ادماج الأسر في برامج إعادة الاندماج وتمكين الأسر والمجتمعات المحلية من تكوين شبكات قوية حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والأفراد الذين انتهكوا القوانين



أو الذين عادوا من الحبس أو كانوا قيد الإقامة الجبرية في انتظار المحاكمة. ويتضمن كذلك إلحاق مجموعة من الأفراد ببرنامج إعادة الاندماج ووضع خطة لإشراك المجتمعات المحلية يكون لكل شريك من الشركاء دور فيها هذا بالإضافة إلى تحقيق الإنجازات في جميع الجوانب المميزة لجماعة معينة داخل المجتمع المحلي. وقد تتضمن هذه الجماعة الأسر وأعضاء منظمات المجتمع المدني ومنظمات الخدمة الاجتماعية وأجهزة تطبيق القانون وأفرقة العمل المجتمعية وغيرها. ويمكن تقديم دعم للأسرة على نحو منفصل أو ضمن مجموعة مثل: مجموعة مكوّنة من نماذج متعددة كالأولاد أو مجموعة من الأمهات فقط أو مجموعة من الآباء فقط أو من كليهما، وقد تتضمن وسائل الدعم الأخرى الخطوط الساخنة أو تقديم المشورة أو المنتديات التي يمكن من خلالها التواصل مع أسر أخرى أو تدريب الجماعات على كشف علامات الراديكالية والتطرف. ولعل من أشكال هذا التدريب، التدريب عبر وسائل الإعلام الاجتماعية. ويجب تشجيع أفراد المجتمع على الرصد أو المراقبة والمشورة بصورة غير رسمية وذلك من أجل الحدّ من فرص إمكانية العودة مرة أخرى إلى الإجرام. وإذا أمكن حيث تكون المواقف الحياتية خير دليل وشاهد البدء في دعم الأسرة بينما لا يزال المقاتلون الإرهابيون الأجانب في منطقة الصراع أو بينما لا يزال الفرد قيد إجراءات نظام العدالة الجنائية مما يساعد الجهات ذات الصلة في تطوير العلاقات مع الأسر والمجتمعات المحلية أو يساعد في إخطارهم حين ينوي هؤلاء الأفراد العودة.

الخاتمة: بناء القدرات

يمكن أن تعمل هذه المبادئ على توفير التوجيه المناسب لتطوير الحلول المجتمعية لظاهرة الأشخاص العائدين إلى أوطانهم بعد تورطهم في الصراعات العنيفة في الخارج، أو بعد مخالفتهم لقوانين مكافحة الإرهاب في بلدهم. والغرض من المبادئ الواردة في هذه الوثيقة هو توعية وإرشاد البلدان التي تعمل على تطوير برامجها الساعية لإعادة اندماج هؤلاء الأفراد وربما أسرهم، وتعمل أيضاً على معالجة قضايا تطرف أوسع نطاقاً في مجتمعاتها. وهذه المبادئ ليست مُصمّمة لكي تشمل كافة الإجراءات وإنما هي مُصمّمة لكي تتناسب مع البيئة الثقافية والسياسية في المواقع المختلفة وكي تشمل تقييماً واقعياً للموارد المتاحة. ويتطلب إعداد برامج إعادة الاندماج موارد هذا بالإضافة إلى تهيئة جو من الشراكة والتعاون والتأزر والتدريب المكثف للمهنيين العاملين، ويتطلب كذلك نفقات أخرى. ويعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع مركز هداية للتميز على وضع برامج لتوسيع قاعدة المعرفة التي تعالج هذه المشكلة. وقد وضعنا برنامجين مدة كل منهما 5 أيام؛ لمساعدة الدول على مواجهة التحديات المرتبطة بهذه القضية.



وتستهدف الدورة الأساسية للدول المسؤولين الحكوميين وتهدف إلى مساعدتهم على تحديد أفراد من الإدارات والوكالات التي في بلدهم ممّن تتمثل أدوارهم في إعداد برامج إعادة الاندماج التي تتبنى منهجية "عمل الحكومة بأكملها". وتستند هذه الدورة إلى 22 مبدأ وتوفر منتدى للمشاركين لمناقشة وإتاحة خيارات قابلة للتطبيق. ويتمثل الهدف من عملهم في تحديد الأفراد الذين سيحضرون الدورة الثانية وهي الدورة الأساسية للممارسين وتساعد العاملين في مجال إعداد برامج إعادة الاندماج التي ستعمل في مجتمعاتهم. وتهدف الدورة التدريبية الأساسية للممارسين إلى بناء القدرات عن طريق تقديم الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى حلول عملية ويمكن للمشاركين تنفيذها وتضمن جلسة حول تطوير المشروع. وباستخدام هذه المبادئ لتكون بمثابة دليل إرشادي سيتوصل المشاركون في هذه الدورة إلى مجموعة من الإجراءات والمقترحات لبرامج إعادة الاندماج والسياسات المصممة خصيصاً لبلدانهم ويمكن تقديمها إلى كبار المسؤولين في حكوماتهم.